شهادة 10 سنوات من الحرب: فحص الصراع المستمر في سوريا

المقدمة:

تناولت الشهادة حيوية مشاركة الولايات المتحدة في سوريا لحماية المصالح الأمريكية، لكن مع التشديد على ضرورة التوجه نحو أهداف متواضعة وقابلة للتحقيق بالاستفادة من التراكمات الحالية؛ تحقق على المدى الطويل مصالح، بما في ذلك التسوية الدبلوماسية، أكثر قابلية للتحقيق بمرور الوقت. وطرحت الإفادة أهمية "تقييد خصوم الولايات المتحدة المسؤولين في سوريا، وتعزيز الشريك المحلي لأمريكا وإطلاق حوار جديد بين السوريين يهمّش الأسد وداعميه". وتتحدد معالم الإفادة وفق رؤية قوامها وجود سدود في طريق تحقيق المصالح الأمريكية في سوريا في ظل التحديات القائمة الموجودة للإدارة الأمريكية، قد تفضي إلى صراع أكبر وتآكل للنفوذ العسكري الأمريكي والنفوذ الدبلوماسي مع تشجيع خصوم الولايات المتحدة بما في ذلك روسيا وإيران والجماعات الجهادية السلفية.

أهم طروحات الشهادة:

يمكن إجمال أهم ما جادلته الإفادة في النقاط التالية:

أولًا: نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي للولايات المتحدة وزيادة سوء تلك التي ظهرت في السنوات الأولى للحرب 2011 نتيجة التحول في الحرب السورية باتجاه التشابك بعمق مع الجغرافيا السياسية الإقليمية والعالمية الأوسع نطاقًا .

الأمر الذي ينتفي معه إمكانية تطبيق "تسوية بين نظام الرئيس السوري بشار الأسد وخصومه على المدى القريب، ويجعلها لا يمكن أن تنتهي بدون اتفاق دولي". هذه التهديدات هي ذاتها التي تفرض على الأمريكي إعادة الحسابات بموضوع البقاء في سوريا، فالانسحاب الأمريكي بالكامل هو "فشل استراتيجي".

كما تحتم استثمار الإنجازات التراكمية في ظل الجمود الذي يسيطر على الساحة السورية مع عدم قدرة أي لاعب على حسم المعركة لصالحه كليًا، مع سعي معظمهم إلى تحقيق أهداف لا تتوافق مع التقسيم الدائم، وفقًا للشهادة .

ثانيًا: التحذير من استغلال روسيا النشط للثغرة الموجودة في السياسة الأمريكية في الملف السوري. وتعبّر الشاهدة عن الثغرة بالنقطة العمياء الخطيرة التي تتوالد نتيجة "تجاهل الولايات المتحدة مركزية سوريا بالنسبة

لطموحات روسيا العالمية". بمعنى آخر، إن النظرة الأمريكية المجتزأة للتعامل في الملفات بشكل منفصل، و"التأطير السياسي الذي يعزل العمليات الروسية في سوريا عن التحدي الأوسع لروسيا للولايات المتحدة والنظام الدولي"، عبارة عن سياسة أمريكية هشة يستفيد منها الروسي في تطوير القدرات وزيادة النفوذ، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وليس في سوريا فقط. إن النفوذ الروسي المتنامي في سوريا؛ العسكري والدبلوماسي، يسمح له بممارسة ضغط جديد على عمليات الناتو، وتعويض مزايا الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، ومفاقمة "تآكل الآليات الدولية" وفق تقييم الشاهدة. وهنا، قد يستذكر البعض ديدن السياسة الأمريكية في تجاوز المواثيق الأممية، وانتهاك القوانين الدولية، وتقويض المنظمات القانونية، لا سيما خلال عهد حكم الرئيس الأمريكي السابق، ترامب.

ثالثًا: تضع الإفادة المنظمات الإرهابية العابرة للحدود في سوريا ضمن خانة "التهديدات الجديدة والصعبة" مع عودتها وتطورها. وهي ترى أن "هزيمة خلافة داعش ألحقت الضرر لكنها لم تهزم التنظيم، وأن هيئة تحرير الشام المنبثقة عن تنظيم القاعدة تحاول الحصول على اعتراف دولي يمكن أن يزيد من وصولها إلى الإيرادات وإضفاء الشرعية على تلقينها وتجنيدها للسوريين." وإذ تحمّل الإفادة مسؤولية عودة داعش للفرصة الكبيرة "التي أوجدها العدد الكبير من النازحين في جميع أنحاء سوريا والعراق"، أي أنها تلقي بالعبء على النظام السوري وحلفائه الذين تتهمهم الإفادة في مقدمتها بـ "إراقة الدماء"، فإنها تشير إلى أن عودة انتعاش داعش أو تشكيل التمرد "يغذيه الزخم العالمي للتنظيم".

لقد دأبت الإدارات في الولايات المتحدة على تقديم الحجج الزائفة والادعاءات التي من شأنها التدمير والقتل من أجل إنقاذ السياسة الأمريكية، وتحويل الموارد من حرب مشروعة على الإرهاب إلى حرب ضائعة على دولة ذات سيادة. لقد ثبت زيف حجج إدارة بوش الرئيسية للغزو الأمريكي على العراق الذي جرّ الويلات والمآسي، وعزّز الإرهاب الذي يفترض أن الغزو تمّ لمكافحته، وأنتجت مكافحة التمرد المتمردين .

وعلى الرغم من أن تداعيات الغزو السلبية طالت الأمريكي ودفعت بالرئيس بوش في كانون الأول 2005 إلى تغيير أولويات وأسباب الحرب وزعم أن الحرب تجلب الديمقراطية والاستقرار إلى غرب آسيا، إلا أن التدخل الأمريكي لم يسفر إلا عن مزيد من عدم الاستقرار والصراعات الأهلية وتقوية القاعدة وظهور داعش .

إن كل الوقائع التاريخية الثابتة في المسؤولية الأمريكية عن ظهور داعش في المنطقة لا تمنع الشاهدة من إلقاء التهم وتحميل المسؤولية للجهات التي واجهت وتواجه آثار ونتائج التدخلات الأمريكية، تمامًا كما لم تمنع التناقض في خطاب الرئيس بوش الأخير عندما تأسّف للمعلومات الاستخبارية الخاطئة المتعلقة بالعراق، لكنه

أثنى على "تحرير" العراق. لقد تجاوزت الشهادة أن "ضغط مكافحة الإرهاب الأمريكي" ما كان في الأساس لولا الغزو الأمريكي الزائف الحجج الذي نجح في جلب الإرهاب إلى المنطقة، وأقرّ بقانونية الحروب من خلال عقيدة الضربة الوقائية.

رابعًا: تكشف الإفادة عن هاجس إثارة إيران "حرب كبرى مع إسرائيل"، والأهم عن احتمالية وجود "صفقة مستقبلية لانسحاب القوات الأجنبية من سوريا". إنها الحرب التي يخشى الأمن القومي الإسرائيلي اندلاعها من جبهات متعددة لمحور المقاومة. وتحرّض الإفادة الإدارة الأمريكية على ضرورة الاستجابة لملء الفراغ في الساحة السورية لتقويض الاستفادة الإيرانية في "ترسيخ شبكاتها العابرة للحدود الوطنية" بما يجعل الإيراني قادرًا على تحييد الصفقة، ومخاطرًا بأمن إسرائيل. وتوجه الشهادة المنظار باتجاه جهود القوة الناعمة الإيرانية الطويلة الأمد "لاكتساب جذور اجتماعية من خلال التواصل الديني والثقافي والمالي"، لتستدرك بالقول بأنها: "لا تزال دون إجابة".

خامسًا: جاء تقييم الشهادة للالتزام الأمريكي لغير صالحه؛ فالالتزام "محدود"، وتأثيره "غير متناسب"، إذ لا يمكن مع "مستويات القوة الحالية" الأمريكية "تقييد جهود الأسد الحربية ومنع داعش من إعادة تشكيلها بالكامل".

وتتقدم الشهادة في إثارة نعرة التنافس الروسي الأمريكي في سوريا وتحريض الأخير لزيادة الالتزامات بالتخويف من إمكانية أن "تواجه الولايات المتحدة انسحابًا قسريًا إذا زادت الجهات المؤيدة للأسد ضغطها العسكري بشكل كبير من خلال هجمات المتمردين". ولا يكتفي الطرح بهذا المقدار من التهويل إلا أن صيغة الاشتراط في السيناريو المضاد من الأسد وحلفائه تنتفي مع القول بأنها "هي حالة طارئة يستعدون لها".

سادسًا: التحديات الأمريكية في سوريا نقطة أخرى هامة تطرقت لها الشاهدة وجمعتها في سلة ما أسمته "الفخاخ الاستراتيجية" التي تنتظر الإدارة الأمريكية بينما تعيد إدارة بايدن صياغة سياستها في سوريا. وهي"قبول الأسد ورفع العقوبات عن نظامه، ودعم الاستقلال الكردي السوري، والتخلي عن الأكراد السوريين إلى تركيا، وتطبيع فروع القاعدة، وتوقّع أن تقوم روسيا بدور بناء أو فاشل في سوريا".

وتتصاعد وتيرة التحذير من النفوذ الروسي في سوريا بما قد يؤدي إلى دفع الأمريكي إلى اتخاذ خطوات من شأنها الضبط أو التقويض، دون أن يعني ذلك ضرورة أن تكون المواجهة بينهما ذات طبيعة تصادمية أو تصعيدية داخل سوريا، حصرًا، أو بطريقة مباشرة.

فالشاهدة تدأب على التحذير من الجانب الروسي في سوريا باعتبار أن "الفخاخ الروسية خطيرة بشكل خاص بسبب نجاح روسيا في تقديم معلومات مضللة تروج لها. تتضمّن إصدارات هذا الفخ الاستعانة بمصادر خارجية للإرهاب لروسيا، أو توقّع قيام روسيا بتقييد إيران أو تقديم تسوية دبلوماسية تنهي الحرب، أو توقّع أن تصبح سوريا *مستنقعًا* يضعف روسيا".

سابعًا: التوصيات التي تقرّها الإفادة بناء على تبني "أهداف متواضعة" وقابلة للتحقيق تجعل المصالح طويلة المدى، بما في ذلك التسوية الدبلوماسية، أكثر قابلية للتحقيق بمرور الوقت. وتطرح الشهادة خطة للعمل في السنوات الخمس المقبلة، ينبغي على الولايات المتحدة فيها، وفق ما ورد حرفيًّا فيها :

- تقييد روسيا وإيران والأسد في شرق سوريا.
- حرمان الأسد من التطبيع والمكاسب الاقتصادية.
- مساعدة قوات سوريا الديمقراطية في بناء حوكمة متجاوبة وهياكل أمنية قادرة في شرق سوريا.
- إعادة الاصطفاف مع تركيا في سوريا من خلال دعمها في إدلب والضغط على قوات سوريا الديمقراطية من أجل الإصلاح.
- تخفيف الأزمة الإنسانية في إدلب ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (SDF) بما في ذلك مخيم الهول.
- منع إعادة تشكيل داعش ومنع هجمات داعش و / أو القاعدة ضد الغرب.

ثامنًا: تطرح الشهادة آليات عمل لتنفيذ الخطة الأمريكية الطويلة المدى. وقد جاءت على الشكل الآتي:

1- بداية، يجب على الولايات المتحدة اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز موقعها الاستراتيجي، واتخاذ موقف للولايات المتحدة للتخفيف من سيناريوهات أسوأ الحالات، وتعزيز المرونة المحلية، وتمكين تدابير المتابعة.

2- لتعزيز النجاحات، المطلوب هو :

- تقييم متطلبات القوة لتحقيق الاستقرار في شرق سوريا، ودحر تمرد داعش في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، ومساعدة قوات سوريا الديمقراطية في ردع هجمات روسيا والأسد وإيران وتركيا ووكلائها.

- الالتزام باستمرار وصول المساعدات عبر الحدود حتى لو استخدمت روسيا حق الفيتو في الأمم المتحدة. السعي للتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وتركيا من أجل جهود مساعدات إنسانية مشتركة.

3- لكبح خصوم الولايات المتحدة، يفترض:

- دعم العقوبات والحفاظ على موقف حازم ضد التطبيع السياسي أو الدعم المالي الجديد لنظام الأسد، بما في ذلك من صندوق النقد الدولي. تطبيق عقوبات إضافية حسب الاقتضاء بما في ذلك عقوبات ثانوية ضد أولئك الذين ما زالوا يستثمرون في سوريا.
- تكليف الكونغرس بإجراء دراسة لجرائم الحرب الروسية في سوريا وأوكرانيا ومسارح أخرى حسب الاقتضاء من أجل مكافحة التضليل الروسي وتعزيز القوانين والأعراف الدولية ضد مثل هذه التكتيكات.
- الالتزام بدعم تركيا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا في إدلب في حالة هجوم مستقبلي بدعم روسي من أجل تعزيز التعاون مع منع تصعيد خطير في شمال غرب سوريا. ابدأ المحادثات مع تركيا لتحديد الدعم العسكري الذي قد يكون ضروريًا.
- مواصلة الضربات عالية القيمة ضد قادة القاعدة والخلايا الهجومية. أعلن عن أكبر قدر ممكن من الأدلة فيما يتعلق بالدور الحالي والتاريخي لهيئة تحرير الشام في الإرهاب العابر للحدود الوطنية بما في ذلك العناصر الرئيسية التي تتجاوز التخطيط للهجوم: تجنيد المقاتلين الأجانب، واللوجستيات عبر مسرح العمليات، والتمويل الدولي.

4- لبناء المستقبل، تطرح الشاهدة السياسات التالية:

- إطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة لبدء حوار سوري داخلي من خلال المؤتمرات ومبادرات المسار الثاني مع إشراك أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع السوري.
- تقييم متطلبات التمويل لتسريع الاستقرار في شرق سوريا وتحديد المناطق المستهدفة ذات الأولوية، التي ينبغي أن تشمل مخيم الهول للنازحين داخليًا. عندما تسمح الظروف الأمنية، أعد المبرمجين المدنيين والدبلوماسيين إلى المنطقة وابدأ برامج استقرار جديدة بناءً على المراجعة.
- دفع قوات سوريا الديمقراطية لإصلاح نموذج الحوكمة الخاص بها لتوفير مزيد من الاندماج السياسي للسكان العرب وآليات مساءلة أفضل تعمل على تحسين ثقة المدنيين.

الخلاصة:

إن غرض الإفادة هو استثارة صناع القرار الأمريكي الطامحين لاستعادة دور القيادة العالمية لتحديد معالم سياسة الإدارة الجديدة في سوريا وفق الصورة الكلية والمشهد العام للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة ككل، وارتباط ملف تصاعد النفوذ الإيراني بملف حماية الأمن القومي الإسرائيلي، مع تعزيز الالتزامات بإعادة

هيكلة تحالفات المنطقة ووكالاتها أو تعزيزها. الإفادة فيها قدر كبير من الدفع للأمريكي لاستعادة الثقة بالنفس على قدرة التأثير مع إثارة نزعة التنافس والخصومة بما يحاوَل معه استجلاب سياسة استباقية "تركز على الأهداف قصيرة المدى التي يمكن تحقيقها والتي تعزز النجاحات التي تم تحقيقها بشق الأنفس" لما يمكن لها "أن تحدث فرقًا كبيرًا عندما تقترن بالضغط المستمر على الجهات الفاعلة"، أي "الأسد وروسيا وإيران". وفي خاتمة الإفادة، تلخّص الشاهدة بإيجاز الدور الأمريكي المطلوب في الصراع السوري في الفترة المقبلة، وتحدده في قولها: "لقد جرّبت الولايات المتحدة عقدًا من التجنب، والعواقب غير مقبولة. حان الوقت للالتزام بعقد من التدخل".